

الفساد المالي في مؤسسات قطاع التعليم العالي في ليبيا- قراءة ناقدة تحليلية لتقارير ديوان المحاسبة السنوية للفترة الزمنية (2013-2018)

د. فتحي المبروك سمهود¹

¹ أستاذ مساعد بكلية الموارد البشرية بزلطن/ جامعة صبراتة، Samhod_fathi@yahoo.co.uk

تاريخ النشر: 2020/12/ 29

تاريخ القبول: 2020/11/ 22

تاريخ الاستلام: 2020 /10/ 07

ملخص:

استهدف البحث استطلاع الصور الشائعة للفساد المالي وأنواعه في قطاع التعليم العالي الليبي، من خلال تقديم قراءة ناقدة تحليلية لتقارير ديوان المحاسبة السنوية للفترة الزمنية (2013-2018). بهدف الحصول على دليل حول مدى وجود فساد مالي من عدمه في القطاع، والتعرف على أهم صور الفساد الشائعة فيه (إن وجد). حيث كشفت نتائج البحث؛ إن دفع الرشاوي وتقديم الهدايا كان محدودا. بينما الاختلاس وتزوير المستندات وإهدار المال العام واستغلال المنصب لتحقيق منافع خاصة وإساءة استخدام السلطة لتحقيق نفع للآخرين كان شائعا سواء في ديوان الوزارة أو في الجامعات العامة ومن أبرز صور الفساد الشائعة على سبيل المثال لا للحصر، تمثلت في أن "الوساطة والمحسوبية أصبحت تتحكم في نظام الحوافز والمكافآت التشجيعية وقرارات الإيفاد للدراسة بالخارج. كما كشفت النتائج أيضاً، ضعف التزام وزارة التعليم بالقانون وتجسيد سيادته في مجال إدارة الشؤون المالية، هذا فضلاً على ضعف مستوى الشفافية في إدارة تلك الشؤون في معظم مؤسسات القطاع الرئيسية، وإن الفساد المالي في القطاع يتنوع بين فساد كبير من طرف المسؤولين وفساد صغير من قبل الموظفين .

الكلمات الدالة: الفساد المالي، قطاع التعليم العالي، تقارير ديوان المحاسبة.

Abstract:

The research aimed at identifying the financial corruption in the Higher education sector in Libya. The researcher used the descriptive approach in conducting the study through a content analysis of the Audit Bureau's annual reports (2013-2018). The results showed that payment of bribes and gifts were limited. While embezzlement, falsification of documents, waste of public money, exploitation of the position to achieve private benefits and abuse of power to achieve benefit for others was common. The results also

showed the Weak compliance by the Ministry of Education with the law in managing financial affairs & weak transparency in it. the financial corruption in it varies between small & large corruption.

Keywords: financial corruption, Higher education sector, Audit Bureau.

المؤلف المرسل: د. فتحي المبروك سمهود

1. مقدمة

يعد تفشي ظاهرة الفساد في المجتمعات من أخطر الآفات التي تواجه دول العالم اليوم وتزداد خطورة في الدول التي تن تحت وطأة الحروب والصراعات وتسود فيها مظاهر عدم الشفافية وغياب التشريعات والإجراءات الرادعة، بالإضافة إلى عدم جدية تطبيق هذه التشريعات تحت تأثير عامل المحسوبية والولاء والمتغيرات الأمنية. وللأسف بعكس جُل التوقعات حول مستقبل ليبيا التي حملت في طياتها آمالا في الديمقراطية والشفافية والحوكمة بعد التغيرات السياسية التي شهدتها البلاد مع مطلع العام 2011. فقد تفشى الفساد بشكل أكبر وتمكن من جسد الدولة بصورة لم يسبق لها مثيل، حيث بات حجم الفساد ونوعه يهدد كيان الدولة والمجتمع بشكل خطير وفقاً للعديد من المؤشرات، من أهمها: ترتيب ليبيا في تقارير مؤشرات مدركات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية للأعوام من 2018-2013. هذا فضلاً عن تقارير ديوان المحاسبة نفسه وبخاصة عن الفترة الممتدة من 2013 حتى 2018.* إذ بين في تقريره لسنة 2017 "أن الدولة الليبية انفقت خلال السنوات من 2012 حتى 2017 أكثر من (276) مليار دينار لم يظهر لها أثر ملموس على الأرض". بهذا قال الديوان أن الحقيقة التي يتجاهلها الكثيرون هي "أن مستوى الفساد في المجتمع وصل إلى (86%) وهو ما يتطلب الاعتراف بأنه متجذر في العقول والأفكار وأصبح ثقافة عامة وعملاً يومياً تمارسها أغلب قطاعات المجتمع بقطاعيه العام والخاص". ومن هنا تأتي أهمية بحث الظاهرة على مستوى أحد أهم قطاعات الدولة الليبية تأثراً في بناء الإنسان والمجتمع إلا وهو قطاع التعليم العالي، لانتماء الباحث لإحدى مؤسساته التعليمية ولمعايشتها الفعلية لبعض جوانب الظاهرة وبخاصة الجانب المالي منها، وذلك بهدف رصد مستوى تغلغل الفساد المالي في قطاع التعليم العالي وصوره الشائعة، كخطوة تمهيدية من سلسلة خطوات أخرى تعقبها لمحاولة فهم أسبابه وعلاجها. ففي هذا المجال، حذرت (منظمة الشفافية الدولية، 2013) في تقريرها السنوي حول الفساد في التعليم، على أن الفساد يؤدي إلى تقويض نظم بأكملها بمنظومة التعليم العالي، وانهايار سمعة المنتجات البحثية والخريجين، بغض النظر عن كونهم أبرياء أو مذنبين، وفي هذا المقام، شددت على أن

تصعيد مكافحة الفساد في التعليم أمر ضروري لا غنى عنه، ليس فقط لصالح إبقاء الأطفال في المدرسة ولتحقيق أهداف التنمية ومحو الأمية، بل أيضاً لضمان تحضير الجيل القادم لأن يقول لا للفساد . عليه كان لا بد من استطلاع صور الفساد المالي الشائعة في مؤسسات قطاع التعليم العالي في ليبيا، ابتداءً بمراجعة ما تيسر للباحث من أدبيات سابقة تمت في البيئة المحلية والعربية.

أدبيات البحث

هناك العديد من الأدبيات العلمية السابقة التي تطرقت لظاهرة الفساد المالي وصوره بالمؤسسات والأجهزة الحكومية الليبية والعربية التي تتشابه ظروفها بظروف البيئة المحلية. حيث تم استعراض مجموعة من الأدبيات السابقة والإشارة إلى أبرز ملامحها وتنوعها الزمني والمكاني في هذا البحث. مع تقديم تعليقاً عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي يعالجها البحث الحالي .

1. أدبيات أجريت في البيئة المحلية:

1.1. بحث فتوحة وخلاط والزواغي (2019) بعنوان "الحوكمة كآلية للحد من الفساد المالي في القطاع العام - قطاع التعليم العالي". إذ استهدف: التعرف على أهم صور الفساد المالي في باب الإنفاق والصرف حصراً، وأسبابه في مؤسسات قطاع التعليم العالي وأثاره السلبية وكيفية الحد منها باستخدام الآليات الداخلية للحوكمة. وتم استخدام المنهج الوصفي في وصف صور الفساد المالي من خلال ما تم عرضه في تقارير ديوان المحاسبة الليبي من سنة 2013- 2017. ومن أبرز نتائجه؛ الافتقار للمراقبة والمساءلة العامة، وسوء سياسة التوظيف وصرف المرتبات والمنح والمزايا للموظفين، وأن هناك مبالغة في قيمة العقود الإدارية والمالية وانعدام المعايير والأسعار النمطية، وتفشي صور المحسوبية والوساطة ووجود بعض عمليات التزوير والاختلاس والتلاعب وعدم الالتزام بتطبيق اللوائح والقوانين والتشريعات النافذة.

1.2. بحث الشربجي والمایل (2018) بعنوان "واقع الفساد المالي والإداري في ليبيا، الآثار وسبل مكافحته". ومن بين أهدافه التعرف على واقع الفساد المالي والإداري في الدولة الليبية. وذلك من خلال تحليل تقرير ديوان المحاسبة وتقرير هيئة الرقابة الإدارية لسنة 2016 بالإضافة إلى تقرير منظمة الشفافية الدولية حول ليبيا بإتباع المنهج الوصفي، وكان من أبرز نتائجه: أن الفساد المالي انتشر في كافة قطاعات الدولة وذلك من خلال العقود والاعتمادات الوهمية، وصرف المكافآت لغير مستحقها، وغيرها من التجاوزات المالية.

1.3. بحث عريقيب والمبسوط (2018) بعنوان "البيئة الحاضنة للفساد المالي في ليبيا وأثاره .دراسة تحليلية للفترة (2003-2016)" ومن بين أهدافه محاولة تحديد صور وأسباب الفساد المالي في ليبيا. واعتمد في تحقيق هدفه على تحليل ما هو منشور على شبكة الانترنت من وثائق وبحوث وتقارير صحفية ورسمية عن ظاهرة الفساد في ليبيا، حيث توصل إلى استنتاج مفاده: أن ليبيا من أكثر الدول فساداً خلال

الفترة الممتدة من 2003 إلى 2016، ويعزى ذلك إلى غياب سيادة القانون، وإهدار المال العام. كما شدد البحث على الحاجة الملحة إلى إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول أسباب الفساد المالي في ليبيا.

1.4. بحث الفطيسي (2014) بعنوان "الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة على المال العام في ليبيا- دراسة تحليلية لتقارير ديوان المحاسبة للسنوات 2008-2012". الذي استهدف إبراز مواطن الضعف في نظام الرقابة المالية والنظام المحاسبي في ضوء حدوث حالات فساد. إذ اعتمد على تحليل ملاحظات ديوان المحاسبة الواردة في تقاريره السنوية عن فترة 2008-2012. وفقاً لمنهج تحليل المحتوى، وكان من أبرز نتائجه حول صور الفساد المالي: أن الجهات العامة تعاني بصفة عامة من التوسع في الصرف بالمخالفة للقوانين وعدم إجراء التسويات في حينها. والتأخر في إعداد الميزانيات وعدم اتباع الإجراءات الخاصة بالجرد السنوي .

2. أدبيات أجريت في البيئة العربية:

2.1. بحث مشكور، كريم، والحساني (2019) بعنوان "المخالفات المالية والمحاسبية والأساليب المستخدمة في معالجتها (المؤسسات الحكومية العراقية أنموذج)". ومن بين أهدافه التعرف على مدى وجود الفساد المالي والإداري فعلاً في المجتمع العراقي بشكل عام وفي الإدارات الحكومية بشكل خاص، وتحديد صوره، من خلال قراءة تحليلية لتقارير هيئة النزاهة العراقية (2008-2017) وفقاً لمنهج تحليل المحتوى، وكانت أبرز نتائجه: أن أهم صور الفساد المالي في العراق ينحصر تحديداً في الرشوة وتختلف نسبة انتشار الرشوة اختلافاً كبيراً بين المحافظات العراقية، فهي تصل إلى (29.3%) في محافظة بغداد، في حين أن المتوسط في بقية المحافظات هو (10.2%)، وفي إقليم كردستان (3.7%)، وتسارعت وتيرة انتشار الفساد بين مختلف طبقات الحكومة من أدنى وحدة إلى أعلى وحدة حكومية حتى ذكر أن كل دقيقة واحدة في العراق تحصل جريمة رشوة وفي مختلف المؤسسات ومفاصل الحكومة وقد تتعلق بأعلى الهرم .

2.2. بحث الغانمي، الخزرجي (2017) بعنوان ""الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003". استهدف توضيح آثار الفساد المالي والإداري في تحجيم أداء الاقتصاد العراقي، إضافة إلى توضيح الآثار السلبية على مجمل القطاعات الاقتصادية، ووضع السبل الكفيلة لمعالجتها. وفقاً لمنهجاً تاريخياً لسرد تاريخ الفساد في العراق، ومنهجاً تحليلياً لغرض شرح وتحليل أسباب وصور الفساد ودورها في تحجيم الاقتصاد العراقي، وكان من أبرز نتائجه: أن الفساد المالي والإداري ظاهرة قديمة أصابت الجهاز الإداري منذ نشأة الحكومة العراقية في العشرينات من القرن الماضي واستفحلت وزادت بدرجات كبيرة بعد العام 2003، حيث استخدمت الوظيفة العامة لغايات غير رسمية وشخصية مما أدى إلى تفشي ظاهرة الفساد، كما أن التحقيق في المخالفات يأخذ فترات طويلة يساهم في تميع القضايا الجنائية وهروب البعض قبل المحاكمة. كما تم زعزعة القيم الأخلاقية القائمة على

الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتحول هذه القيم إلى السلبية وعدم المسؤولية وانتشار الجرائم بسبب غيابها.

2.3. بحث ابراهيم وحاجم (2016) بعنوان "الفساد المالي والإداري مفهومه، أسبابه، أنواعه وسبل معالجته في العراق". ومن بين أهدافه: الوقوف على أبرز صور وأشكال الفساد المالي والإداري في العراق. وتم استقصاء آراء موظفي مكتب المفتش العام لوزارة المالية من خلال توزيع (105) استبانة، وأبرز نتائجه: أن الوساطة والمحسوبية تتحكم في نظام الحوافز والمكافآت التشجيعية والإفادات الخارجية للموظفين.

2.4. بحث طبرة (2014) بعنوان "تقييم حجم ظاهرة الفساد في المؤسسات الحكومية العراقية من وجهة نظر الأكاديميين". ومن بين أهدافه التعرف على حجم الفساد في المؤسسات الحكومية من وجهة نظر أساتذة الجامعات العراقية. إذ شملت عينة البحث (95) تدريسياً، من ثلاث جامعات رئيسية وهي جامعة بغداد، والجامعة المستنصرية، وجامعة النهرين بتوزيع استبانة صممت لذلك، حيث استخدم المنهج الوصفي للوصف واقع الظاهرة، وكان من أبرز نتائجه: أن مستوى الفساد في القطاعات الحكومية العراقية عال بشكل عام، وقد حاز القطاع الخدمي على المرتبة العليا بدرجة (80,32) ويليه القطاع الأمني بدرجة (75,65)، والعديلي بدرجة (75,07) وقطاع السياسة الخارجية بدرجة (72,73) والقطاع الاقتصادي بدرجة (71,24) والقطاع الصحي بدرجة (71,13) والقطاع الزراعي بدرجة (69,62)، والقطاع الاجتماعي والثقافي بدرجة (67,51) والقطاع التربوي بدرجة (66,96) والقطاع السياحي والديني بدرجة 64,46.

2.5. بحث جميل (2013) بعنوان "أنماط الفساد وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية". ومن أهدافه: التعرف على أنماط الفساد الشائعة في القطاعات الحكومية، من خلال استهداف العاملين في الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد في العاصمة صنعاء بالجمهورية اليمنية وبعينه قوامها (187) مفردة. وفقاً للمنهج الوصفي بمدخله (المسحي الاجتماعي والوثائقي) عبر استخدام استبانة كأداة لجمع البيانات. ومن أهم النتائج: إن أكثر أنماط الفساد شيوعاً في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية، استغلال النفوذ، اختلاس المال العام، المحاباة والتحيز لجماعات وأفراد دون وجه حق، التلاعب في تحصيل الإيرادات الحكومية، أما أقلها شيوعاً، فهي إفشاء المعلومات السرية لجهات منافسة، وتسهيل عمليات غسل الأموال.

2.6. بحث الشكري والشمري (2013) بعنوان "الفساد في الدول النامية وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته (العراق حالة دراسية) للمدة 2004 - 2011 م". ومن بين أهدافه قياس واقع الفساد وحجمه في العراق عن طريق تحليل تقارير هيئة النزاهة العامة العراقية وتقارير منظمة الشفافية الدولية عن الفترة الممتدة من 2004-2011. وخلص البحث إلى: أن العراق أصبح يحتل مرتبة عالية من الفساد بين دول العالم وأن الفساد كبير ومستشري في كافة قطاعات الدولة، وتتنوع صوره من

استخدام الوظيفة العامة لغايات غير رسمية وشخصية وسرقة الأموال وإهدار المال العام وتعاطي الرشوة والمحابة باعتماد مبدأ توزيع الفرص بدلاً من مبدأ تكافؤ الفرص.

2.7. بحث المخلافي (2013) تحت عنوان "دور الجهاز المركزي اليمني للرقابة والمحاسبة في كشف الفساد المالي والإداري" دراسة تطبيقية. حيث استهدف التعرف على دور جهاز الرقابة العليا في الجمهورية اليمنية في كشف الفساد المالي والإداري، والوقوف على مدى توافر المقومات والمتطلبات اللازمة له، للإسهام بشكل فاعل في هذا الجانب، وما هي أبرز المعوقات والتحديات التي يواجهها وتحد من فعالية دوره. وتمثل المجتمع المستهدف في (91) مراجع من مراجعي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، إذ تم توزيع استبانة عليهم واتبع منهجاً مختلطاً استنباطي استقرائي، وكان من أبرز نتائجه: الجهاز يقدم في تقاريره الكثير من التوصيات والمقترحات الرامية إلى سد منافذ الفساد وتعزيز الرقابة الداخلية ومعالجة جوانب القصور والارتقاء بمستوى أداء الجهات الخاضعة لرقابته إلا أن القيادات الإدارية لتلك الجهات تتجاهل مقترحات الجهاز وتوصياته. كما يفتقر الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة إلى العديد من المتطلبات الضرورية لقيامه بدور فاعل في حماية الأموال والممتلكات العامة. حيث لا يتمتع بالقدر الكافي من الاستقلالية ويرجع ذلك بدرجة أساسية إلى عدم وجود الأساس القانوني المناسب الذي يوفر للجهاز الضمانات الحقيقية لحمايته من الضغوط والتدخلات في شؤونه، حيث لم يتضمن الدستور اليمني أي نصوص خاصة بإنشاء جهاز للرقابة العليا وتحديد الخطوط الرئيسية لمهامه وتنظيم علاقته بسلطات الدولة، حيث ألحق القانون الجهاز برئيس الجمهورية والذي هو وفقاً للدستور اليمني رئيس الفرع الأول للسلطة التنفيذية ويتمتع بصلاحيات تنفيذية واسعة، كما ربط جل أعمال الجهاز وسخرها لمعاونة رئيس الجمهورية بدلاً من البرلمان. ومن حيث توفر المستلزمات المادية والبشرية تبين أن الجهاز يعاني من نقص شديد في هذا الجانب وخصوصاً على مستوى كفاية التمويل والكوادر البشرية المؤهلة والمدرّبة.

ومن خلال استعراض أدبيات البحث السابقة سواء على مستوى البيئة المحلية أو العربية، يمكن إبراز أهم أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، على النحو الآتي:

- اتفقت أدبيات البحث على هدف مشترك وهو بحث الفساد المالي والإداري وأسبابه وطرائق مكافحته بشكل عام باستثناء بحث (فتوحة وخلاط والزواغي) الذي استهدف رصد الفساد المالي في مجال الإنفاق والمصروفات بقطاع التعليم العالي الليبي.
- اتفقت أدبيات البحث السابقة في عينتها، حيث تم تطبيق البحث على عينة من موظفي الأجهزة المركزية للرقابة المالية في بعضها وعلى التقارير الرقابية السنوية الصادرة عنها في بعضها الآخر.
- استخدمت أدبيات البحث السابقة أداة الاستبانة لجمع البيانات في جزء منها وتحليل التقارير الرقابية السنوية في جزءها الآخر.

• وظفت أدبيات البحث السابقة المنهج الوصفي باستثناء بحث المخلافي الذي وظف منهجاً مختلطاً استنباطياً استقرائياً.

• اختلف بحث فتوحة وخلاط وصالح عن باقي البحوث في تناوله لظاهرة الفساد المالي في جانب المصروفات ما بعد الفترة التي أعقبت التغيرات السياسية في ليبيا من 2013 حتى 2017.

• لم تطرق البحوث السابقة بدقة وشمولية إلى بحث ظاهرة الفساد المالي في التعليم العالي، باستثناء بحث فتوحة وخلاط وصالح الذي كان محدداً في جانب المصروفات فقط.

وبناء على ما سبق، يتفق البحث الحالي مع الأدبيات السابقة في موضوعها الرئيس وهدفها العام، إلا أنه يختلف عنها في تركيزه على رصد صور الفساد المالي الشائعة في مختلف الأنشطة والعمليات المالية التي تنفذها عدة مؤسسات مهمة بقطاع التعليم العالي في ليبيا، والمتمثلة في: ديوان الوزارة والجامعات العامة عن طريق تحليل تقارير ديوان المحاسبة عن فترة زمنية أكثر شمولية من أدبيات البحث السابقة في البيئة المحلية (2013-2018).

مشكلة البحث

بالنظر إلى كافة المؤشرات المستنبطة سواءً من نتائج أدبيات البحث السابقة وبخاصة في البيئة المحلية وتقارير منظمة الشفافية الدولية حول ليبيا عن فترة البحث وما جاء على مسؤولية ديوان المحاسبة ذاته في تقاريره السنوية بأن الفساد المالي في ليبيا استشرى وتفاقم على نحو خطير وامتد لكافة قطاعات الدولة وبشكل متزايد من سنة إلى أخرى. جاء البحث الحالي في إطار ما ورد بالإطار المؤسسي لرقابة الأداء الصادر عن (منظمة الإنتوساي، 2017) من ضرورة تقديم تحليلاً مهنياً للفساد لفهم الأسباب الكامنة وراء أنواعه المختلفة، تمهيداً لوضع معايير الرقابة بناءً على نتائج ذلك التحليل من أجل الحد من الفساد وتعزيز نظام مكافحته. وبالتالي هذا ما يحاول البحث الحالي اتبعه من خلال تسليط الضوء على صور الفساد المالي الشائعة وأنواعه في مؤسسات قطاع التعليم العالي كخطوة مهمة تمهد لمعرفة أسباب الفساد ومصادره فيما بعد قبل وضع أي معايير للتصدي له ومكافحته على مستوى القطاع، وذلك عبر طرح التساؤل الآتي: ما الصور الشائعة للفساد المالي وأنواعه في مؤسسات قطاع التعليم العالي في ليبيا للفترة الزمنية (2013 – 2018).

أهداف البحث

يسعى البحث الحالي إلى محاولة رصد وتشخيص صور الفساد المالي الشائعة وأنواعه في مؤسسات قطاع التعليم العالي للفترة الزمنية (2013 – 2018).

أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من خلال سعيه للتعرف على واقع الفساد المالي وأهم صورته الشائعة التي تنخر جسد الدولة الليبية في مؤسساتها التعليمية. لما لتحديد لها من أهمية قصوى في تشخيص أسبابها وسبل

مواجهتها من خلال بناء استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد في الدولة الليبية بصفة عامة وفي قطاع التعليم العالي بصفة خاصة.

منهجية البحث

بالنظر إلى طبيعة مشكلة البحث وأهدافه، تم توظيف المنهج الوصفي (تحليل المحتوى) في تحليل تقارير ديوان المحاسبة السنوية للفترة الزمنية (2013 – 2018).

حدود البحث

اقتصر البحث موضوعياً على صور وأنواع الفساد المالي الواردة في الأدبيات السابقة وبخاصة في تلك الأدبيات التي أجريت في بيئات تتشابه ظروفها بشكل أو بآخر مع ظروف البيئة الليبية (العراق، سوريا، اليمن، لبنان). كما اقتصر جانبه العملي على تحليل واقع الفساد وصوره وأنواعه الشائعة في مؤسسات قطاع التعليم العالي في ليبيا (ديوان الوزارة- الجامعات العامة)، وذلك من خلال تحليل نقدي للتقارير السنوية الصادرة عن ديوان المحاسبة بطرابلس للفترة الزمنية (2013 – 2018).

هيكل البحث

لتحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته، تم فضلاً عن مقدمته، بناء هيكله من إطاراً نظرياً مختصراً حول الفساد المالي: مفهومه وصوره وأنواعه بشكل عام وفي التعليم بشكل خاص، ومن جانب تحليلي حول واقع الفساد المالي وصوره وأنواعه في مؤسسات قطاع التعليم العالي في ليبيا.

القيود على البحث

توجد مجموعة من القيود بشأن واقعية نتائج البحث الحالي، أهمها عدم توافر نتائج إضافية تدعمها بسبب عدم نشر ديوان المحاسبة لتقريره السنوي لعام (2019). كما ركز البحث الحالي، على تشخيص صور الفساد المالي دون التعرض إلى صور الفساد الإداري والأكاديمي في مؤسسات قطاع التعليم العالي مما يجعل نتائجه غير شاملة، لذا يجب التحرك نحو اختبار فرضيات محددة بشأن الفساد الإداري والأكاديمي في القطاع ذاته.

الإطار النظري: الفساد المالي- مفهومه وصوره وأنواعه:

أولاً: مفهوم الفساد بصفة عامة :

يلخص (أبو دية، 2004)، الفساد بأنه الخروج عن القوانين والأنظمة (عدم الالتزام بهما)، أو استغلال غيابهما، من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية مالية وتجارية، أو اجتماعية لصالح الفرد أو لصالح جماعة معينة للفرد مصالح شخصية معها .

كما قدمت منظمة الشفافية الدولية تعريفاً يحمل تعبيراً بليغاً شاملاً للفساد على أنه "إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة." (سوليفان، 2009، ص 6).

ثانياً: مفهوم الفساد المالي:

عرف (البياتي، 2010، ص51) الفساد المالي، بأنه "التعدي على الأموال العامة وبشكل أساسي إيرادات ونفقات الدولة ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي والإداري في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، وبالتالي هو ذلك السلوك المنافي للقوانين والأخلاق والقائم على الإخلال بالمصالح والواجبات العامة من خلال استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة، ويمكن ملاحظة مظاهره في الرشاوى والاختلاس وتخصيص الأراضي".

ثالثاً: صور الفساد المالي :

توجد صور كثيرة للفساد المالي من أهمها ما يأتي:

1. الرشوة: حسب (عنبر، وخضير، 2018) هي صورة يتلمسها كل ذي حس في تعامل وسلوك الموظف مع عامة المجتمع عندما يريد استغلال سلطته، وقد عرفت الرشوة عند صغار الموظفين وعند كبار المديرين وهي تختلف بشكلها وطبيعتها فقد تكون ذات قيمة مادية أو تكون ذات طبيعة عينية وقد تأخذ مفاهيم وتفسيرات عدة، فمنهم يسميها هدية، ومنهم من يسميها مساعدة، ومنهم من يسميها إكرامية) والكل يعي أنها (رشوة) مهما اختلفت التسميات .

2. الاختلاس والابتزاز: حسب (أبو دية، 2004) يشمل الاختلاس "سرقة التحصيلات النقدية قبل التسجيل، وإخفاء العجز في النقدية، والتزوير، وسوء الاستغلال، والصرف غير النظامي، والتلاعب بالسجلات المحاسبية. أما الابتزاز: فهو الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد" (ص3،2).

3. إهدار المال العام، ويتمثل في الآتي:

- سرقة أموال الدولة: ويكون ذلك عبر الاختلاسات أو الصفقات المشبوهة التي يشرف عليها بعض المسؤولين من أجل الخروج بمصالح شخصية وغير ذلك الكثير من مصارف إهدار مال الدولة.
- الإسراف: في المال العام كأن يتم تبذيره في اطار الحفلات والسفريات... الخ. ومن ضمن الإسراف كذلك ما يتم حين شراء أدوات وأجهزة ومعدات حكومية في صفقات مبالغ فيها ولا تكون في الحقيقة مهمة بهذا القدر ويتم وضعها بالمخازن، كل تلك الأمور تعد من سبل الإسراف في المال العام.
- الأجور والمكافآت المرتفعة: قد يتم الاتفاق على دفع رواتب مهولة لبعض المستشارين وغيرهم من الوزراء والنواب والمساعدين والقادة في مفاصل الدولة العليا دون أن يقدموا مردوداً يستحق ذلك.
- نهب الثروات الطبيعية: كالآثار أو الرمال أو استغلال موارد المياه دون وجه حق أو السيطرة على النباتات والمزارع الطبيعية المملوكة للدولة وكذلك صيد الأسماك بشكل جائر في الأوقات ومن المحميات التي تحظر الدولة الصيد منها ... الخ.

- الدعم لغير مستحققيه: من أبرز سبل إهدار المال العام، كأن يتم إعفاء بعض المرضى أو الطلاب القادرين ماديا من دفع المصاريف المقررة بالمستشفيات والمدارس مثلهم مثل غير القادرين تماما.
- خلق فرص عمل وهمية: وهي الجريمة الشائعة كذلك ولطالما تورط فيه الكثير من المسؤولين الذين وثقوا صرف رواتب ومكافآت بأسماء شخصيات غير موجودة في الواقع.
- استعمال ممتلكات الدولة لأغراض خاصة: ويكون ذاك مثل استخدام مواقف السيارات أو المستشفيات العمومية أو وسائل النقل والسيارات المخصصة لأعمال محددة وغيرها من الحقائق العامة والطرق (ضو، 2019، ص ص 26-27).

مؤشرات الفساد: تتجسد بصيغ مختلفة ومتعددة، ومن أهمها حسب (أميمة، 2012) ما يلي:

- شيوع ظاهرة الغنى الفاحش والمفاجئ في المجتمع.
- شيوع ظاهرة الرشوة لدرجة تصل فيها من جملة المستمسكات المطلوبة في أية معاملة.
- المحسوبية والولاء لذوي القربى في شغل الوظائف والمناصب، بدلاً من الكفاءة والمهنية والنزاهة.
- غياب مبدأ تكافؤ الفرص في شغل الوظائف.
- ضعف الرقابة "أجهزة وأداء ودورا" أو ظهورها بشكل شكلي مع إهمال نتائجها.
- الاستغلال السيئ للوظيفة لتحقيق مصالح ذاتية على حساب المصالح الموضوعية.
- الخروج المقصود عن القواعد والنظم العامة لتحقيق منافع خاصة.
- بيع الممتلكات العامة لتحقيق منافع ومكاسب خاصة.
- انتشار ظاهرة الابتزاز، متمثلة في التعقيدات الإجرائية والروتين، الذي يؤدي إلى هروب رأس المال.
- وبعد ارتفاع مؤشر الفساد في أي مجتمع دالة على تدني الرقابة الحكومية، وضعف القانون، وغياب التشريعات، وقد ينشط الفساد نتيجة لغياب المعايير والأسس التنظيمية والقانونية وتطبيقها، وسيادة مبدأ الفردية بما يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة وموارد الدولة من أجل تحقيق مصالح فردية أو مجموعاتية على حساب الدور الأساسي للجهاز الحكومي بما يلغي مبدأ العدالة، وتكافؤ الفرص، والجدارة، والكفاءة، والنزاهة، في شغل الوظائف العامة.

رابعاً: أنواع الفساد المالي:

يسري على الفساد المالي ما يسري على الفساد بصفة عامة فيما يتعلق بتصنيفه وفقاً لمعايير درجة التنظيم، ودرجة الخطورة، ونوع القطاع، وذلك على النحو الآتي :

النوع الأول: الفساد الكبير: وهو الفساد الذي يقوم به كبار الموظفين في الدولة وذلك بغرض تحقيق مصالح مالية أو اجتماعية كبيرة، ويعد هذا النوع من أهم أنواع الفساد وأخطرها على الإطلاق، لأنه يكبد خزنة الدولة مبالغ مالية غاية في الضخامة، نظراً لكونه فساداً ضارباً في الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين من رؤساء الدول والوزراء والمحافظين والمسؤولين الكبار في الدولة، حيث يكون حجم العمليات

التي تقع ضمنه كبيرة، وتخرج عن سلطة الموظفين الصغار، مثل عمليات توريد السلع والمعدات مرتفعة الثمن ومشاريع البنية التحتية، والمعدات العسكرية...

النوع الثاني: الفساد الصغير: وهو الفساد الذي يصدر من صغار الموظفين ويتمثل في شكل اداء الوظائف والخدمات الروتينية المقدمة منهم، حيث يمارس هذا الفساد من جانب فرد واحد دون أن يكون هناك تنسيق مع الآخرين غالباً. و يظهر هذا الفساد في صورة تقاضي صغار الموظفين الرشوة عن أي خدمة يقدمونها للمواطنين كمقابل لتأدية هذه الخدمة بشكل سريع لتجنب ما تمر به من مراحل روتينية معقدة وطول إجراءات، أو لكونها مخالفة للنظام والقانون.

النوع الثالث: الفساد في القطاع الحكومي: وهو فساد مستشري ومنتشر في مفاصل أجهزة الدولة، وطال من هم بداخل السلطة ومختلف مواقع الدولة، حيث يقوم كبار القائمين على أمور الدولة بممارسة شتي أنواع الفساد، الامر الذي يمثل انحرافا اداريا غاية في الخطورة، حيث يتم عن طريق سرقات مالية وسمسرة في تجارة الأسلحة وكافة المشاريع الكبرى بالدولة بغرض تحقيق مصالح شخصية دون النظر لمصلحة الدولة وتحقيق الأصلح لها.

النوع الرابع: فساد القطاع الخاص: وهو الفساد المنتشر في الشركات الخاصة.

النوع الخامس: الفساد المحلي: وهو ما ينتشر من فساد بداخل اقليم الدولة لا يتجاوز حدودها الإقليمية، ولا يخرج عن كونه فساد بين صغار الموظفين والأفراد والذي لا يرتبط بشركات دولية أجنبية، وهو أكثر أنواع الفساد انتشارا في المجتمعات المحلية، ويتمثل في الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ.

النوع السادس: الفساد الدولي: هذا النوع من الفساد يأخذ مدي واسعاً وعالمياً يتجاوز الحدود الإقليمية للدولة وحتى القارات، وهو فساد يتسع نطاقه ليربط بين شركات محلية وشركات اجنبية دولية والقادة السياسيين في الدولة من خلال المنافع الذاتية المتبادلة التي يصعب الحجز بينها، وهو أخطر أنواع الفساد نظرا لكونه يهدد كيان الدولة وشعوبها (أحمد، 2018، ص ص 8,9,10).

الفساد في التعليم

تُعرّف الشفافية الدولية الفساد بأنه "إساءة استخدام سلطة معهودة بالمرء من أجل تحقيق مكسب خاص. وبحث تقريرها الموسوم بـ "تقرير الفساد العالمي: التعليم" في مداخل الفساد بكل مرحلة من مراحل التعليم، حتى قبل الولوج من بوابة المدرسة، وحتى الوصول إلى التخرج في درجة الدكتوراه والبحث العلمي الأكاديمي. إذ يمكن أن يشمل الفساد في المدارس مسألة المشتريات الحكومية بمجال الإنشاءات، ما يُسمى بـ "المدارس الوهمية" هناك مزاعم بوجود ما يناهز ثمانية آلاف مدرسة من هذا النوع في باكستان وحدها، و "معلمون أشباح" وتشتيت للموارد المخصصة للكتب المدرسية والإمدادات الخاصة بالتعليم، والرشوة من أجل دخول سلك التعليم وشراء الدرجات، والمحسوبية في تعيينات المعلمين والدبلومات المزيفة، وإساءة استخدام المنح الدراسية في تحقيق ربح خاص، ونسب تغيب المعلمين، والتعليم

الخصوصي في أماكن التعليم الرسمية) تكلف الأسر في جنوب كوريا نحو 17 مليار دولار، ما يعادل ثمانين بالمائة من إجمالي إنفاق الحكومة على التعليم، في عام 2006 وحده. (كما يتضمن "تقرير الفساد العالمي: التعليم" ممارسات مثل الاستغلال الجنسي في الفصول وقاعات الدرس كانتهاكات للسلطة المعهودة بالقائمين على التعليم، ومن ثم كأعمال فساد.

الفساد في التعليم العالي

لا يختلف الفساد في التعليم العالي بحسب (منظمة الشفافية الدولية، 2013) عن ما هو موجود في التعليم الأدنى، حيث تنتشر فيه أشكال تميزه من الفساد، منها المدفوعات غير المشروعة أثناء عمليات الإلحاق بمؤسسات التعليم العالي وضمن إجراءات القبول، والمحسوبية في إعطاء مناصب القائمين بالتعليم، والرشوة في الإسكان الجامعي ومنح الدرجات، والتأثير السياسي وتأثير الشركات بغير وجه حق على البحوث، وسرقة البحوث ونسبها إلى غير مؤلفيها، و"المؤلفين الأشباح" وإساءة استخدام صلاحيات المحرر في الدوريات الأكاديمية. كما يقيم "تقرير الفساد العالمي: التعليم" الدبلومات الممنوحة عبر الإنترنت و"دكاكين" منح الدرجات العلمية، والتلاعب ببيانات وظائف الخريجين، والفساد في الاعتراف بالدرجات العلمية في التعليم العابر للحدود، وهي جميعاً أمور تعرّض أكثر من 3.7 مليون طالب أجنبي للخطر في شتى أنحاء العالم.

صور الفساد المالي في قطاع التعليم العالي في ليبيا للفترة الزمنية (2013-2018)

تطرق ديوان المحاسبة الليبي في تقريره لعام (2016) لصور الفساد وأنوعه في الجهات الخاضعة لرقابته دون تخصيص جهة بعينها من خلال أفراد فصل خاص تحت عنوان "صور الفساد في ليبيا خلال 2016، وأهم ما جاء فيه، يمكن عرضه على النحو الآتي:

1. فساد المسؤولين:

- إهدار المال العام والإهمال والتقصير في حفظه وصيانتته، واستخدامه في غير الأغراض المخصصة له.
- إساءة استعمال السلطة لتحقيق منافع للغير.
- الاستحواذ على المنصب بالرغم من ضعف الكفاءة وعدم إدراك متطلبات الوظيفة ومسؤولياتها.
- فساد التعيينات وعقود العمل التي تبرم للوساطة والمحسوبية وبإعداد كبيرة دون وجود حاجة لها.
- التلاعب في العهد حيث يتم صرفها بمبالغ كبيرة دون تسويتها أو التسوية بموجب مستندات ملفقة.
- إبرام عقود أشغال أو توريد أو خدمة دون دراسة أو دون أن تكون الجهة تحتاج إلى هذه الأعمال.
- التوسع في إبرام العقود وتكليفات العمل المباشرة دون دراسة أو حاجة مثل وزارة التعليم حيث أبرم الوزير السابق (110) عقد بشكل مباشر.

2. فساد الموظفين:

- التسبب الإداري والإهمال الوظيفي.
 - تزوير الشهادات المهنية والجامعية للحصول على علاوات ودرجات ومناصب.
 - تولي وظائف في غير التخصص وغير مؤهلين لها.
 - الاستحواذ على أصول ومستلزمات العمل للأغراض الخاصة.
 - الحصول على مقابل عمل اضافي ومزايا ومكافآت لا يستحقها.
 - اقفال العهد بمستندات ملفقة.
 - استغلال الوظيفة لتحقيق منافع خاصة وللغير. (ومنها قيام وكيل شؤون الديوان بوزارة التعليم العالي بالاحتفاظ بصكوك لعدة شركات مقابل تذاكر سفر).
 - التواطؤ مع المقاول أو المتعاقد في اعتماد وتمير أعمال غير منفذة أو مواد غير موردة.
- صور الفساد المالي وأنواعه في ديوان وزارة التعليم العالي:

جدول رقم (1) صور الفساد المالي بديوان وزارة التعليم العالي

سنة التقرير	صور الفساد المالي
2013	• تجاوزات ومخالفات مالية: • موافقة الوزارة على تحويل مبلغ لإيفاء بالتزامات مالية بالخارج دون التأكد من أصل الالتزام قبل صرفه. • انفراد إدارة البعثات الدراسية باستلام عروض لتكوين منظومة انترنت بها وإجراء المفاضلة بين العروض واختيار شركة الحداثة للتوريد والتكوين وإصدار أمر التكوين من طرفها، كما أن الإدارة أحالت تقريراً بالاستلام في 2012/2/25 بينما صدر كتاب إدارة الشؤون الإدارية والمالية لشركة الحداثة لغرض التوريد والتكوين في 2012/3/29. • الحصول على تفويضات مالية في إطار التحول بقيمة (9,700,000) دون وجود برامج فعلية لدى الوزارة في هذا الإطار. • مخالفات لأحكام لائحة الايفاد للدراسة للخارج.
2014	• تجاوزات ومخالفات مالية. • الصرف على اشخاص يتبعون جهات ذات ميزانية مستقلة ولا تربطهم علاقة وظيفية بالوزارة. • توريد اثاث للوزارة عن طريق اختيار اعلى العروض قيمة من بين عدة عروض مقدمة، بقيمة (22382). وبعد الاتفاق ارسلت الوزارة كتاب للشركة بينت فيه الموافقة على عرضها بالكمية والقيمة المحددة بعرضها ثم أعادة الوزارة بعد ذلك، إرسال كتاب الموافقة ولكن بقيمة معدلة بلغت (131,803) وبالكمية ذاتها.

	• مخالفات بالجملة للائحة الميزانية والحسابات والمخازن. • صرف مستحقات كمكافآت وتذاكر سفر للمراقب المالي دون وجه حق قانوني.
2015	• سوء استعمال السلطة لتحقيق اغراض خاصة. • وجود محاباة وإخفاء معلومات تتعلق بقرارات الايفاد للدراسة بالخارج. • وجود اختلاسات مالية. • سوء استخدام المال العام وهدره. - استمرار الصرف على طلبة أنهموا مدة الايفاد وفق الدرجة الموفدين عليها مدد طويلة تصل الى (120) شهر. - ازدواج وظيفي لعدد كبير من الطلبة الدارسين بالخارج، سبب في صرف كامل المرتب في الداخل مع المنحة الدراسية بالخارج.
2016	• مخالفات وتجاوزات مالية. • اهدار المال العام عند الصرف على الطلبة المبتعثين للدراسة بالخارج عن طريق اتباع اجراءات غير ملائمة للنظام المالي للدولة. • تضارب بين البيانات المستخرجة عن منظومة إدارة البعثات بوزارة التعليم بالبيانات الواردة من الملحقيات حول اعداد الطلبة الدارسين بالخارج. • لا تمارس وزارة التعليم معاملاتها المالية وفق القوانين والتشريعات النافذة بالخصوص.
2017	- بلغت حجم الاموال المتاحة للوزارة مبلغ وقدره (8.3) مليار دينار وما تم تسيله فعلا هو (6.1) مليار دينار بنسبة (74%) من المخصص. - تم الصرف بالتجاوز خصما على بعض البنود بالمخالفة لبنود لائحة الميزانية والحسابات والمخازن. - تم إقفال العهد بالمخالفة لبنود لائحة الميزانية والحسابات والمخازن. - ضعف التعزيز المستندي لبعض المصروفات بالمخالفة لبنود لائحة الميزانية والحسابات والمخازن. - عدم التقيد بلائحة الميزانية والحسابات والمخازن بشأن الالتزام والارتباط بأي نفقات إلا بعد الحصول على إقرار كتابي من المراقب المالي. - صرف مبالغ مالية تفوق الحوالات المالية الواردة والخاصة بالبواب الأول. - عدم القيام بالجرد المفاجئ للمخازن بالمخالفة لبنود لائحة الميزانية والحسابات والمخازن. - تجاوزات ومخالفات مالية جسيمة تتعلق بعملية صرف وتسوية العهد بديوان الوزارة. - تكليف شركات بتنفيذ مشاريع تختلف طبيعتها اختلافا جوهريا عن طبيعة النشاط المرخص لها بمزاولته بالمخالفة لبنود لائحة العقود الإدارية.

- استغلال المنصب للمصالح الخاصة والإسراف، حيث تم هدر أكثر من نصف مليار دولار على الدراسات بالخارج دون الاستفادة منها في الحصول على تأهيل علمي حقيقي وجزء كبير من الموظفين لا يرجع للوطن.	
- التوسع في صرف المكافآت المالية وصرفها دون توضيح سبب الصرف، ومنها: مكافأة صرفت لمدير مكتب الوزير بقيمة 1000 دينار شهريا دون ذكر العمل المقابل لها. - وجود العديد من التوريدات وأعمال الصيانة تمت بطريقة التكاليف المباشر ودون وجود عروض مفاضلة حولها. - التوسع في صرف العهد المالية علاوة على صرفها لأشخاص لا تتوافر فيهم شروط أمناء الخزائن. - وجود سيارات بعهدا أشخاص انتهت علاقتهم بالمصلحة ولم يتم استرجاعها منهم حتى تاريخه.	2018
صور الفساد المالي الشائعة في ديوان وزارة التعليم؛ تعبر عن المخالفات المالية لتحقيق نفع خاص واستغلال المنصب لتحقيق منافع شخصية وإساءة استخدام السلطة وإهدار المال العام باستخدامه في غير الأغراض المخصصة له.	النتيجة

الجدول: فكرة وتصميم الباحث.

ملاحظات الديوان على "وزارة التعليم وديوانها"

1. ضعف اجراءات الوزارة الرقابية في التحقق من مصداقية الالتزامات الدراسية للطلبة الدارسين بالخارج والتسرع في الموافقة على احواله مبالغ بملايين الدولارات دون تدقيق (2013).
2. عدم وجود برامج فعلية لدى الوزارة في مقابل ما تحصل عليه من تفويضات مالية في إطار نفقات التحول (2013).
3. ضعف التعزيز المستندي لبعض مصروفات الوزارة (2015).
4. ضعف التزام أعلى سلطة بالوزارة باللوائح النازمة للشئون المالية (2015).
5. تزايد حجم الانفاق على الايفاد من سنة إلى أخرى دون وجود مردود يلائم هذا الإنفاق حيث يوجد طلبة استكملوا دراساتهم العليا ولم يعودا إلى أرض الوطن بعد انفاق مئات آلاف من الدولارات عليهم (2015).
6. ضعف المنظومات العاملة بإدارة البعثات الدراسية وافتقارها للبيانات والربط بينها وبين أغلب الملحقيات بالخارج (2015).
7. تزايد إصدار وتنفيذ قرارات الايفاد للدراسة بالخارج خلال السنوات الأخيرة، دون وجود خطط ودراسة متكاملة لاحتياجات الدولة في مختلف التخصصات (2015).
8. تأخر إدارة البعثات الدراسية في إعداد وتجهيز المعاملات المالية للطلبة الدارسين بالخارج (2015).

9. الصرف بالتجاوز لمخصصات الوزارة المالية (2016).
10. عدم إلزام موظفين تم ايفادهم لمهام رسمية بتسوية السلف في خلال المدد القانونية المحددة (2016).
11. تبين أن وزارة التعليم لا تقوم بإنفاق الاموال العامة بطريقة حكيمة ورشيدة، ولا تمارس معاملاتها المالية وفق القوانين والتشريعات النافذة بالخصوص (2016).
12. تراخي وزارة التعليم في معالجة الالتزامات المالية المستحقة للطلبة الدارسين بالخارج (2016).
13. ضعف متابعة الوزارة لتحويلاتهم المالية للخارج (2016).
14. عدم قيام الوزارة بمعالجة واستدراك ملاحظات الديوان الواردة بتقارير المراجعة للمعاملات المالية الخاصة بمستحقات الطلبة الدارسين بالخارج (2016).
15. ضعف حماية حقوق الجانب الليبي في عقود التأمين الطبي للطلاب الدارسين بالخارج (2016).
16. سوء إدارة وتوظيف الاموال المخصصة لتلبية وتغطية احتياجات القطاع وتدني مستوى الخدمات المقدمة بالمنظومة التعليمية فضلاً عن انعدامها ببعض المناطق (2017).
17. اغفال استخدام منظومة الرقم الوطني كقاعدة بيانات وتوظيفها كأداة للرقابة على القطاع (2017).
18. تدني أداء القسم المالي وافتقاره للكوادر المالية المتخصصة فضلاً عن تكليف عناصر تحمل مؤهلات علمية لا تتوافق وطبيعة الأعمال المكلفين بها في أغلب مؤسسات القطاع (2017).
19. قصور مكتب المراجعة الداخلية عن أداء مهامه المناطة به وعدم قيامه بإعداد التقارير الدورية بنتائج أعماله وتزويد الادارة العليا للاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات في أغلب مؤسسات القطاع (2017).
20. تأخر بعض مؤسسات القطاع في إعداد الحساب الختامي وإحالاته لجهات الاختصاص بالمخالفة لقانون النظام المالي للدولة (2017).
21. عدم فتح ومسك بعض السجلات والدفاتر المحاسبية والرقابية الهامة لقيد وإثبات العمليات المالية منها (سجل الأصول- سجل العهد المالية - دفتر يومية الصندوق...الخ) في أغلب مؤسسات القطاع (2017).
22. الصرف بالتجاوز خصما على بعض البنود في أغلب مؤسسات القطاع (2017).
23. عدم اقفال بعض العهد بالصورة الصحيحة بالمخالفة لبنود لائحة الميزانية والحسابات والمخازن في أغلب مؤسسات القطاع (2017).

24. ضعف التعزيز المستندي لبعض المصروفات بالمخالفة لبنود لائحة الميزانية والحسابات والمخازن في أغلب مؤسسات القطاع (2017).

25. عدم القيام بالجرد المفاجئ للمخازن فضلا عن سوء حفظ الأصناف بها بالمخالفة لبنود لائحة الميزانية والحسابات والمخازن في أغلب مؤسسات القطاع (2017).

26. عدم مراعاة الأسس والقواعد المنصوص عليها بلائحة الميزانية والحسابات والمخازن عند القيام بعملية الجرد السنوي في أغلب مؤسسات القطاع (2017).

المخالفات المالية:

أولا: المواضيع المحالة لمكتب النائب العام

ت	الموضوع	التاريخ
16	المخالفات المرتكبة من قبل المسؤولين بمعهد 3/2/ للمهن الالكترونية	2016/10/13
22	المخالفات المرتكبة من بعض المسؤولين بجامعة الزيتونة بني وليد	2016/12/5

ثانيا: المواضيع المحالة لهيئة الرقابة الإدارية

ت	الموضوع	التاريخ
11	بشأن ما اسفرت عليه عملية فحص المعهد العالي لشؤون المياه العجيلات	2016/5/4
20	مخالفات المعهد العالي للمهن الشاملة سوق الخميس - الهيئة العامة للتعليم التقني	2016/7/4
30	قيام (ع م) وكيل شؤون الديوان بوزارة التعليم العالي بالاحتفاظ بصكوك لعدة شركات مقابل تذاكر سفر	2016/7/4
38	مخالفات مسؤولي كلية الشهداء العالمية التابعة لوزارة التعليم العالي وعدم تمكينهم لعضو الديوان من الفحص والمراجعة	2016/9/4
62	مخالفات بعض المسؤولين بجامعة الزيتونة بني وليد	2016/12/5
65	مخالفات وزارة التعليم بالتعاقد في مشروع التعليم الالكتروني وسائط التعليم	2016/12/9

ثالثاً: المواضيع المحالة للجهات الإدارية ذات الاختصاص

ت	الموضوع	الجهة	التاريخ
1	مخالفات عقود الانتفاع المبرمة بين شركة المدار وليبيانا مع وزارة التربية والتعليم	وزير التربية والتعليم	--
2	مخالفات عقود الانتفاع المبرمة بين شركة المدار وليبيانا مع وزارة التربية والتعليم	مدير عام شركة ليبيا والمدار	--

صور الفساد المالي في الجامعات الليبية العامة:

1. جامعة طرابلس:

جدول (2) صور الفساد المالي في جامعة طرابلس

سنة التقرير	صور الفساد المالي
2013	لم يتم تضمين الجامعة ضمن عينة الفحص والتقييم من طرف الديوان.
2014	- تجاوزات ومخالفات مالية: - وجود حساب مصرفي مفتوح لصالح الجامعة باسم المركز الوطني لدراسات وأبحاث الحوادث المرورية رصيده يفوق (9) مليون دينار دون توافر أي سجلات له وبيانات ومعلومات عنه. - التوسع في استخدام العهد وعدّها أسلوباً للصرف بالمخالفة لبنود لائحة الميزانية والحسابات والمخازن. - عدم اقبال عهد مرحلة من سنوات سابقة بالمخالفة لبنود لائحة الميزانية والحسابات والمخازن. - عدم ايداع المبالغ المالية التي تورد نقداً بخزينة الايرادات الى المصرف يومياً بالمخالفة لبنود لائحة الميزانية والحسابات والمخازن. - عدم التقيد بلائحة تنظيم التعليم العالي في موضوع صرف مخصصات اجازة التفرغ العلمي. - اساءة استخدام المال العام من خلال فتح اعتمادات مستنديه محلية لأغراض معينة ولم يستخدم منها إلا نسبة ضئيلة وظلت باقي القيمة اموال محجوزة دون فائدة.
2015	مخالفات لبنود لائحة تنظيم التعليم العالي في موضوع منح اجازة التفرغ العلمي وما يترتب عليها من مخالفات مالية.
2016	لم يتم تضمين الجامعة ضمن عينة الفحص والتقييم من طرف الديوان.

2017	• تجاوزات ومخالفات مالية: • تجاوز في الصرف بواقع (7 %) من إجمالي الحوالات للبائين الأول والثاني بالمخالفة لأحكام المادة (10) من قانون النظام المالي للدولة. • عدم تطابق قيمة الإيرادات الإجمالية المحصلة والواردة بالحساب الختامي مع المثبت بالخزينة. • إعادة تأجير (بالباطن) المرافق الاستثمارية بالجامعة من قبل المستأجرين بقيم أكبر من القيم المنصوص عليها بعقد الإيجار بالمخالفة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار الخدمية بالمرافق الاستثمارية. • وجود سيارات تعود ملكيتها للجامعة سلمت لأشخاص ولم ترجع بالرغم من انتهاء علاقاتهم الوظيفية بالجامعة. • على الرغم من وجود فائض في كادر أعضاء هيئة التدريس في بعض الكليات إلا أنه تم التعاقد للتعاون الخارجي من أجل التدريس بتلك الكليات مما ترتب عليه أهدار المال العام.
النتيجة	شروع صور المخالفات والتجاوزات المالية لتحقيق منافع شخصية وإهدار المال العام.

الجدول: فكرة وتصميم الباحث.

ملاحظات الديوان على "جامعة طرابلس"

1. تقصير إدارة الجامعة في عملية جباية الإيرادات المستحقة منذ سنوات، والمتمثلة في إيجارات المحلات والمقاهي (2014).

2. عدم مسك دفاتر تبين حركة الحسابات ومتابعتها كالتقديرة وغيرها بالمخالفة لبنود لائحة الميزانية والحسابات والمخازن (2014).

3. قلة العناصر المالية بالخزينة قياساً بحجم العمل (2014).

4. عدم تطابق قيمة الإيرادات الإجمالية المحصلة والواردة بالحساب الختامي مع المثبت بالخزينة (2017).

5. ضعف إدارة الجامعة في متابعة تحصيل الديون المتراكمة على بعض المستثمرين بلغت قيمتها حتى تاريخ 31/12/2016 قيمة (469,603) دينار (2017).

6. وجود العديد من الصكوك المصرفية لم تسلم لأصحابها ترجع لسنوات سابقة ولم يتخذ حيالها ما نصت عليه المادة (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن (2017).

7. وجود عدد كبير من السيارات الخردة تشغل مساحة كبيرة جداً لم تقم إدارة الجامعة باتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية حيالها (2017).

2. الأكاديمية الليبية:

جدول (3) صور الفساد المالي في الأكاديمية الليبية

سنة التقرير	صور الفساد المالي																								
2013	لم تكن ضمن عينة فحص وتقييم الديوان.																								
2014	- تجاوزات ومخالفات مالية: - التوسع في الصرف بنظام العهد المالية مما يسهم في ضياع الضوابط المالية المنصوص عليها. - إبرام عقود دون حصول على إقرار كتابي من المراقب المالي بخصوص توافر المخصصات المالية بالمخالفة للقانون المالي للدولة. - صرف مبالغ لبعض المشروعات المتعاقدها لإنشاء مكاتب وفصول دراسية ومخازن دون إنجاز أي أعمال.																								
	<table><tr><th>اسم المشروع</th><th>الجهة المنفذة</th><th>رقم العقد</th><th>القيمة</th><th>نسبة الانجاز</th><th>القيمة المسدة</th></tr><tr><td>إنشاء مكاتب</td><td>شركة باب العاج</td><td>2013/1</td><td>996,650</td><td>%0</td><td>149,497</td></tr><tr><td>إنشاء فصول دراسية</td><td>شركة طريق العمران</td><td>2013/2</td><td>395,850</td><td>%0</td><td>59,377</td></tr><tr><td>إنشاء مخازن</td><td>شركة أمواج السلام</td><td>2013/4</td><td>498,732</td><td>%0</td><td>74,809</td></tr></table>	اسم المشروع	الجهة المنفذة	رقم العقد	القيمة	نسبة الانجاز	القيمة المسدة	إنشاء مكاتب	شركة باب العاج	2013/1	996,650	%0	149,497	إنشاء فصول دراسية	شركة طريق العمران	2013/2	395,850	%0	59,377	إنشاء مخازن	شركة أمواج السلام	2013/4	498,732	%0	74,809
	اسم المشروع	الجهة المنفذة	رقم العقد	القيمة	نسبة الانجاز	القيمة المسدة																			
	إنشاء مكاتب	شركة باب العاج	2013/1	996,650	%0	149,497																			
	إنشاء فصول دراسية	شركة طريق العمران	2013/2	395,850	%0	59,377																			
	إنشاء مخازن	شركة أمواج السلام	2013/4	498,732	%0	74,809																			
	- وجود عهد مرحلة من العام 2012 لم يتم تسويتها بالمخالفة لبنود لائحة الميزانية والحسابات والمخازن. - عدم التقيد بلائحة العقود الإدارية في موضوع التعاقد والدراسات الفنية والتغطية المالية. - قيام مدير معهد تنمية الموارد البشرية بفتح حساب مصرفي دون علم رئيس الاكاديمية أو المراقب المالي وأودع فيه مبلغ (74600 د.ل) بالمخالفة للوائح المالية بالخصوص. - مخالفات بشأن منح المكافآت.																								
	إهدار المال تمثل في وجود سيارات تعود ملكيتها للأكاديمية بحوزة اشخاص انتهت علاقتهم الوظيفية بها.																								

2015	- عدم تقيد إدارة الأكاديمية بالصرف وفق ما تم تخصيصه للباين الأول والثاني بالميزانية. - عدم إلزام إدارة الأكاديمية بالملاحظات الواردة بتقرير نتائج فحص ومراجعة حسابات الأكاديمية من الديوان لسنة 2014.
2016	لم تشملها عينات الفحص والتقييم من طرف الديوان.
2017	- تباين في قيمة الإيرادات المتمثلة في رسوم الطلبة في العام 2015 م حيث كانت بقيمة (1049,995) وفق الكشف الذي تم إحالته، بينما بقيمة (1,362,140) وفقا للكتاب الموجه من الإدارة المالية للكتاب العام ذو الرقم (174) بتاريخ 2017/11/8، أي بفارق (312,145) دينار.
2018	- صرف مبالغ مالية في شكل مكافآت وعمل اضافي وغيرها دون وجود مخصصات بالميزانية. - صرف مكافآت مالية بمبالغ كبيرة دون وجود تعزيز مستندي لها - استمرار منح المراقب المالي المزاياء والبدل بقيمة 24000 دينار لسداد قيمة إيجار سكنه وبقيمة 1,000 كمكافأة نتيجة اشتراكه في إعداد الميزانية التقديرية للعام 2019 بالمخالفة.
النتيجة	شروع صور المخالفات والتجاوزات المالية لتحقيق مكاسب شخصية وإهدار المال العام وإساءة استخدام السلطة لتحقيق نفع خاص.

الجدول: فكرة وتصميم الباحث.

ملاحظات الديوان على "الأكاديمية الليبية"

1. عدم وجود هيكل تنظيمي وملاك وظيفي معتمد يوضح الاختصاصات والمسؤوليات للإدارات والأقسام والوحدات بالأكاديمية (2014).
2. عدم تقيد إدارة الأكاديمية ببنود لائحة العقود الادارية لعام 2007 من حيث موضوع التعاقد، والدراسات الفنية، والتغطية المالية (2014).
3. عدم التقيد بالصرف وفق ما تم تخصيصه للباين الأول والثاني بالميزانية (2015).
4. عدم الاستقرار الاداري بالأكاديمية وغياب بعض المسؤولين عن العمل مما أدى إلى تدني مستوى الأداء المالي (2015).
5. عدم قيام إدارة الأكاديمية بتكليف موظف بمهام رئيس قسم الحسابات بالقسم المالي مما أدى إلى التأخر في إنجاز الأعمال المناطة بالقسم (2015).
6. لا يوجد هيكل تنظيمي وملاك وظيفي معتمد ودليل اختصاصات لإدارات الأكاديمية (2017).
7. غياب دور المراقب المالي في الإشراف والمتابعة على القسم المالي (2017).
8. غياب تاريخ المراجعة لجميع أذونات الصرف والمستندات المرفقة بالمخالفة لبنود لائحة الميزانية والحسابات والمخازن (2017).

9. عدم قيام مكتب المراجعة الداخلية بإعداد تقارير دورية والاكتفاء بتقرير الربع الأول والثاني فقط (2017).

10. عدم الاستقرار الوظيفي والتغيير شبه المستمر لأهم الوظائف الرئيسية والقيادية التي يتطلب بها الاستقرار والتخصص الوظيفي والمتمثلة في (رئيس الأكاديمية – إدارة الشؤون الإدارية والمالية – مكتب المراجعة الداخلية) (2017).

11. عدم مسك سجل للأصول الثابتة التابعة للأكاديمية لمتابعتها وإحكام الرقابة عليها (2017).

12. تراكم الالتزامات المالية على الرغم من وجود فائض من التفويضات المالية الصادرة للأكاديمية خلال السنوات السابقة (2017).

13. لا يوجد وصف وظيفي واضح للمهام يفصل بين اختصاصات موظفي الإدارة المالية يترتب عليه انفراد موظف واحد بأكثر من إجراء في العملية المالية بالمخالفة لللائحة الميزانية والحسابات والمخازن (2018).

3. جامعة سبها:

جدول (4) صور الفساد المالي في جامعة سبها

سنة التقرير	صور الفساد المالي
2013	• تزوير مستندات وتنفيذ عمليات احتيال: - حدوث العديد من عمليات التزوير المتعلقة بحركة حساب الجامعة بالمصرف. • مخالفات بالجملة لللائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
2014	لم تشملها عينات الفحص والتقييم من طرف الديوان.
2015	مخالفات مالية لبنود لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
2016	لم تشملها عينات الفحص والتقييم من طرف الديوان.
2017	لم تشملها عينات الفحص والتقييم من طرف الديوان.
النتيجة	شروع صور تزوير المستندات والمخالفات والتجاوزات المالية لتحقيق مكاسب شخصية.

* للمزيد من الإطلاع يرجى مراجعة تقرير ديوان المحاسبة وتقرير هيئة الرقابة الادارية الموحد لسنة 2013.

ملاحظات الديوان على "جامعة سبها"

1. ضعف أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الجامعة؛ حيث سمحت بمرور العديد من العمليات المزورة (2013).

2. مخالفات لبنود لائحة الميزانية والحسابات والمخازن (2015).

4. جامعة الجبل الغربي:

جدول (5) صور الفساد المالي في جامعة الجبل الغربي

سنة التقرير	صور الفساد المالي
2013	وجود مخالفات كثيرة للائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
2014	مخالفات إدارية ومالية بشأن إيفاد عدد من أعضاء هيئة التدريس للخارج ترتب عنها صرف مبلغ (مليون ومائتان واثنان ألف وثلاثمائة وثلاثة عشر دينار) بالمخالفة لقانون الجرائم الاقتصادية والقانون المالي للدولة.
2015	سرف جزء من قيمة إجازة التفرغ العلمي لمستحققيها بموجب قرارات وزير التعليم والبحث العلمي بقيمة (1,202,303) دينار بالرغم من عدم سفر المعنيين إلى بلد الإيفاد وقضاء فترة التفرغ العلمي بالمخالفة للوائح القانونية.
2016	لم تشملها عينات الفحص والتقييم من طرف الديوان.
2017	لم تشملها عينات الفحص والتقييم من طرف الديوان.
2018	- التوسع في صرف العهد المؤقتة وإغفال إقفالها بالمخالفة للائحة الميزانية والحسابات والمخازن. - ضعف التعزيز المستندي لأغلب أودونات الصرف بالمخالفة للائحة الميزانية والحسابات والمخازن. - التوسع في صرف المكافآت المالية والعمل الإضافي وتغطيتها بشكل غير قانوني.
النتيجة	شيع صور المخالفات والتجاوزات المالية لتحقيق منافع شخصية وإهدار المال العام.

الجدول: فكرة وتصميم الباحث.

5. الجامعة المفتوحة:

جدول (6) صور الفساد المالي في الجامعة المفتوحة

سنة التقرير	صور الفساد المالي
2013	لم تشملها عينات الفحص والتقييم من طرف الديوان.
2014	لم تشملها عينات الفحص والتقييم من طرف الديوان.
2015	- تجاوزات ومخالفات مالية: - قيام إدارة الجامعة بصرف نفقات تتمثل في علاوة سفر ومبيت للمراقب المالي دون وجه حق. - تمليك عدد (10) من سيارات الجامعة لعدد من الموظفين دون القيام بعملية التخريد وفقاً للتشريعات النافذة بالخصوص.
	- وجود عدد من الكتب المنهجية بمخازن الكتب منذ سنوات ولم يتم الاستفادة منها في العملية التعليمية للجامعة ولم يتخذ بشأنها أي إجراء بالمخالفة لبنود لائحة الميزانية والحسابات والمخازن. - قيام رئيس الجامعة بإصدار قرارات إيفاد لعدد من الأشخاص من خارج الجامعة بمهام خارجية

وتحميل الجامعة بنفقات سفرهم بالكامل دون ارفاق مبررات قانونية لذلك، ومنها على سبيل المثال:-				
رقم القرار	القيمة	البيان	نوع المهمة	الجهة التابع لها
12/353	2877	خ ع ع	مهمة لدولة ايطاليا	جامعة الزاوية
13/70	2415	ا ع ك	مهمة للعراق	وزارة التعليم العالي
2014/15	2583	م ا خ	جمهورية مصر	كلية الهندسة/ طرابلس
14/119	2877	ج ا	مهمة لدولة بريطانيا	وزارة التعليم العالي
● إساءة استخدام السلطة في التعاقد لتنفيذ مشاريع.				
2016	لم تشملها عينات الفحص والتقييم من طرف الديوان.			
2017	- عدم القيام بإجراء الجرد الدوري والمفاجئ للخزائن والمخازن بالمخالفة لبنود لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.			
	- عدم مسك سجل خاص لأصول الجامعة بالمخالفة لبنود لائحة الميزانية والحسابات والمخازن . - وجود ازدواجية في احوالة مرتبات عدد (33) موظفاً الذين باشروا العمل بفرع الجامعة بالزنتان، حيث تقوم وزارة المالية بطرابلس بإحالة قيمتهم ضمن حوالة إدارة الجامعة بطرابلس وفي الوقت نفسه تحال قيمتهم من وزارة المالية بالمنطقة الشرقية. وقيام الجامعة بإعداد حوافز مرتبات المعنيين دون تسليمها لهم وأصبحت تظهر ضمن المعلقات عند اعداد مذكرات التسوية بالمخالفة لبنود لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.			
2018	- وجود عهد مالية من سنوات سابقة لم يتم اقفالها.			
	- التجاوز في السقف المحدد لصرف العهد.			
	- منح عهد مالية دون تسويتها.			
النتيجة	- تستخدم العهد المالية للصرف على المصروفات الشخصية للموظفين، ومنها: عهدة مؤقتة لرئيس الجامعة تبين أنها مصروفات شخصية للمعني.			
	شروع صور المخالفات والتجاوزات المالية لتحقيق منافع شخصية وإهدار المال العام وإساءة استخدام السلطة لتحقيق نفع للآخرين.			

الجدول: فكرة وتصميم الباحث.

ملاحظات الديوان على "الجامعة المفتوحة"

1. ضعف أداء المراقب المالي للجامعة في القيام بأداء دوره المناط به في المتابعة والإشراف والتحقق من حسن تطبيق القواعد المالية السارية وفقاً لما نصت عليه بنود لائحة الميزانية والحسابات والمخازن (2015).

2. عدم قيام مكتب المراجعة الداخلية بإجراء الجرد الدوري والمفاجئ للخزائن والمخازن بالمخالفة لبنود لائحة الميزانية والحسابات والمخازن (2017).

3. ضعف متابعة إدارة الجامعة للاعتمادات المستندية وإحكام الرقابة عليها (2017).

4. عدم مسك سجل خاص بأصول الجامعة حتى يمكن متابعتها وإحكام الرقابة عليها (2017).

5. على الرغم من وجود لجنة عطاءات فرعية معتمدة من وزارة التعليم العالي إلا أن جميع مشروعات الجامعة المتمثلة في إنشاء مقار لفروعها وصيانة للقائم منها وتوريد معدات تمت بالتكليف المباشر من طرف رئيس الجامعة (2107).

استنتاجات البحث

1. تُعدّ صور المخالفات المالية واستغلال المنصب لتحقيق منافع خاصة وإساءة استخدام السلطة وإهدار المال العام باستخدامه في غير الأغراض المخصصة له، الصور الأكثر شيوعاً للفساد المالي في قطاع التعليم العالي في ليبيا.

2. تتحكم الوساطة والمحسوبية في نظام الحوافز والمكافآت التشجيعية وقرارات الإيفاد للدراسة بالخارج.

3. إساءة استخدام المنح الدراسية في تحقيق ربح خاص وبخاصة فيما يتعلق بإجازة التفرغ العلمي لأعضاء هيئة التدريس الجامعي.

4. ضعف التزام وزارة التعليم بالقانون وتجسيد سيادته في مجال إدارة الشؤون المالية، هذا فضلاً على ضعف مستوى الشفافية في إدارة تلك الشؤون في معظم مؤسسات القطاع الرئيسية.

5. يتنوع الفساد المالي في قطاع التعليم العالي بين فساد كبير من طرف المسؤولين وفساد صغير من قبل الموظفين.

6. قصور المراقبين الماليين ومساعدتهم من خلال تصديقهم على إجراءات صرف تضمنت مخالفات مالية وإدارية للقانون المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات أو لائحة العقود الإدارية.

7. تقصير مكاتب المراجعة الداخلية في القيام بدورها في ضبط ومنع المخالفات التي ألحقت الضرر بالمال العام.

8. قصور وزارة المالية في اختيار المراقبين الماليين المشهود لهم بحسن الأداء المهني والنزاهة وشرف المهنة وفقاً لميثاق الشرف لمهنة المراقبين الماليين.

توصيات البحث

1. ينبغي أن تتبنى وزارة التعليم الليبية ومؤسساتها الجامعية مدونات للسلوك الأخلاقي، بتحديد ماهية السلوكيات المقبولة وغير المقبولة بشأن العديد من القضايا ذات الاختصاص، لكي يتم ترشيد جميع الممارسات الإدارية والمالية والأكاديمية في القطاع.
2. ينبغي على وزارة التعليم الليبية ومؤسساتها الجامعية، ضرورة تعزيز وتقوية ثقافة غير محابية للفساد ومساندة له في كافة دوائرها والتوعية بمخاطره، من خلال إقامة الورش والندوات وإلقاء المحاضرات التوعوية والدورات التأهيلية لمختلف كوادرها الوظيفية.
3. ينبغي على وزارة التعليم الليبية ومؤسساتها الجامعية، اتخاذ الاجراءات المناسبة في مجال اختيار وتدريب الأفراد لتولى المناصب العامة بالقطاع التي تُعد عرضة للفساد وضمان تناوبهم على المناصب.
4. ينبغي على وزارة التعليم الليبية ومؤسساتها الجامعية، تبنى استراتيجية شاملة ومتكاملة للإصلاح الإداري والمالي والمؤسسي في القطاع من منظور استراتيجي يعمل على إعادة هيكلة المؤسسات الجامعية والتخلص من الأنظمة التقليدية بإرساء مبادئ الحوكمة المؤسسية وتبني المبادرات المستحدثة مثل الجامعات الافتراضية والتعليم الإلكتروني التي قد تؤدي إلى القضاء على العديد من الصور والممارسات الفاسدة التي تفتشت في منظومة التعليم العالي في ليبيا.
5. ينبغي على وزارة التعليم الليبية ومؤسساتها الجامعية تطوير لوائح مكاتب المراجعة الداخلية سواء في الجانب الأخلاقي، أو بتعزيز كوادرها بكفاءات جديدة أو بإخضاع كادرها لدورات تدريبية مكثفة في مجال ضبط ومنع المخالفات التي تلحق الضرر بالمال العام.
6. ينبغي على وزارة المالية إعادة النظر في شروط اختيار وتكليف المراقبين الماليين بالمؤسسات التعليمية ووضع ضوابط وشروط مستجدة تعتمد على النزاهة والاستقامة والكفاءة المهنية مثل: (استحداث شهادة مراقب مالي معتمد).
7. ينبغي على الأجهزة الرقابية العليا، إجراء تقييم دوري ومستمر لكفاءة وفعالية القيادات الجامعية والموظفين في الوظائف المرتبطة بالشؤون المالية وبخاصة ما يتعلق منها بالنزاهة.
8. ينبغي على مجلس النواب الليبي، تغيير شروط وآليات اختيار القيادات الجامعية بحيث تتضمن جوانب معينة في المرشحين مثل: التأهيل الإداري والخبرة في إدارة المؤسسات التعليمية...لكي تضمن توجيه المؤسسات الجامعية نحو تعزيز الإدارة الرشيدة.
9. ينبغي على مجلس النواب الليبي، تحديث وتطوير منظومة التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد وبخاصة الفساد في قطاع التعليم.
10. ينبغي على مجلس النواب الليبي والأجهزة الرقابية العليا، اعتماد مبدأ الكشف عن الذمة المالية للقيادات الرئيسية في القطاع ومحاسبة الذين لم يقوموا بالكشف عن ذمتهم المالية.

11. تشجيع وتفعيل الدور الرقابي للمكاتب الاعلامية في المؤسسات التعليمية في متابعة وفضح جرائم الفساد المالي في القطاع ومنع مساءلتهم عما ينشر حولها، إلا إذا ثبت أن ذلك النشر كان مقصودا به الإساءة والتحريف ولا يستند الى أدلة ووقائع ثابتة.

مراجع البحث

1. إبراهيم، نوال طارق؛ وحاجم، وائل عذب (2016). الفساد المالي والإداري مفهومه، أسبابه، أنواعه وسبل معالجته في العراق. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*: المجلد 22 (العدد 93)، ص 224 – 241.
2. أبو دية، أحمد (2004). *الفساد: أسبابه وطرق مكافحته*. الطبعة الأولى، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، القدس، فلسطين.
3. البياتي، فارس رشيد (2010). *الفساد المالي والإداري في المؤسسات الإنتاجية والخدمية*. دار أيله للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. الشربجي، عادل محمد؛ المايل، عبد السلام محمد (2018). واقع الفساد المالي والإداري في ليبيا، الآثار وسبل مكافحته. *مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد/ جامعة سرت الليبية*، المجلد الأول (العدد 2)، ص 221-241.
5. الشكري، عبد العظيم عبد الواحد؛ الشمري، حسين عباس حسين (2013). الفساد في الدول النامية وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته (العراق حالة دراسية) للمدة 2004 - 2011 م. *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية*، العراق: المجلد 15 (العدد 3)، ص ص 158-179.
6. الغانمي، نزار عبد الامير تركي؛ الخزرجي، حمد جاسم محمد (2017). *الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003*. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية القانون، جامعة أهل البيت، العراق.
7. الفطيسي، عبد الغني أحمد (2014). الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة على المال العام في ليبيا: دراسة تحليلية لتقارير ديوان المحاسبة للسنوات 2008-2012. *مجلة الجامعة*، جامعة الزاوية، المجلد الأول (العدد 16).
8. المخلافي، نجيب طاهر عبده الحاج محمد (2013). دور الجهاز المركزي اليمني للرقابة والمحاسبة في كشف الفساد المالي والإداري- دراسة تطبيقية (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
9. أحمد، شريهان ممدوح حسن (2018). جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية "دراسة مقارنة". *المجلة القانونية*، المجلد 4 (العدد 4)، جامعة القاهرة. تم الاسترجاع: https://jlaw.journals.ekb.eg/issue_6976_6977.html

10. أميمة، فتحي محمد (2012، نوفمبر). *الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية: دراسة وصفية تحليلية، ثورة 17 فبراير في ليبيا نموذجًا*. ورقة مقدمة إلى مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر ثقافة التغيير: الأبعاد الفكرية-العوامل - التمثلات.
11. جميل، عبد القوي بن لطف الله علي (2013). *أنماط الفساد وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية* (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
12. طبرة، حسن فارس عبود (2014). *تقييم حجم ظاهرة الفساد في المؤسسات الحكومية العراقية من وجهة نظر تدريسي الجامعات. مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، هيئة النزاهة العامة، العراق، العدد السابع، ص 155-190*.
13. عبد السلام، ابتسام ضو (2019). *أسباب ضعف دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من ممارسات الفساد المالي في الوحدات الحكومية- دراسة ميدانية* (رسالة ماجستير غير منشورة). الأكاديمية الليبية بطنابلس، ليبيا.
14. عنبر، أسيل جبار؛ خضير، ضياء زامل (2018). *فاعلية أداء أجهزة التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد الإداري والمالي: دراسة استطلاعية تحليلية لأراء عينة من المدققين الداخليين العاملين في جامعة القادسية. مجلة الدنانير، العراق: المجلد 1 (العدد 13)*.
15. عريقيب، سعاد عبد السلام؛ المبسوط، ربيعة عاشور أحمد (2018). *البيئة الحاضنة للفساد المالي في ليبيا وأثاره: دراسة تحليلية للفترة (2003-2016)*. مجلة آفاق علمية، الجامعة الإسلامية الأسمرية، ليبيا، العدد الأول.
16. فتوحة، مصطفى؛ خلاط، جميل والزواغي، صالح (2019). *الحوكمة كآلية للحد من الفساد المالي في القطاع العام- قطاع التعليم العالي*. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة تحت عنوان "المؤسسات وأشكاليات التنمية في الدول النامية "ليبيا أنموذجاً". الخمس- ليبيا.
17. ديوان المحاسبة الليبي (2013- 2018). *التقرير العام*. تم الاسترجاع من: <http://audit.gov.ly/home/reports.php>
18. مشكور، سعود جايد؛ كريم، علي عباس؛ الحساني، وعد هادي عبد (2019). *المخالفات المالية والمحاسبية والأساليب المستخدمة في معالجتها (المؤسسات الحكومية العراقية أنموذج)*. تم الاسترجاع من: https://www.researchgate.net/publication/333907606_almkhalfat_almalnyt_walmhasbyt_walasalyb_almstkhdmty_fy_malitha_almwssat_alhkwmyt_alraqyt_anmwdhji
19. منظمة الإنتوساي (2017). *الاطار المؤسسي لرقابة الأداء*. تم الاسترجاع من: www.intosai.org

20. منظمة الشفافية الدولية (2013). *تقرير الفساد العالمي: التعليم*. تم الاسترجاع من:

<https://www.transparency.org/ar/publications/global-corruption-report-education>

21. جون د. سوليفان (2009). *البوصلة الاخلاقية للشركات.. أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ الأعمال، وأداب المهنة، وحوكمة الشركات*. الدليل السابع، مؤسسة التمويل الدولية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.